تفتقر إلى البعد المستقبلي الدقيق، ولا سيما فيما يتعلق بالنمو السكاني والنمو الاقتصادي العالي وما يتبعه من متطلبات خدمية، كطرق ومياه ومجار ومرافق عامة وغيرها. ونتيجة لذلك نرى أن الوزارة مشغولة بعلاج كثير من الأعراض التي يسببها غياب التخطيط الشامل في ظل النمو السكاني المرتفع، وليس في التعاطي مع جذور هذه المشكلات ووضع الحلول لها. وأكبر دليل على ذلك هو أولاً: عدم ملاءمة خطط التطوير العمراني للحركة المرورية والتنقل، حيث يمثل الازدحام المروري واحداً من المشكلات الرئيسة التي تواجه معظم المدن الرئيسة في المملكة، وهي مشكلة مستمرة وفي ازدياد. ثانياً: تأخر وصول المشروعات الخدمية من مجار ومياه ومرافق أخرى للتجمعات السكانية، الذي رافقته كثرة الأحياء العشوائية مع استمرار توسعها وزيادة أعدادها. ثالثاً: عدم كفاءة الاستخدامات المختلطة أو ملاءمتها لبعضها حتى في المناطق الحديثة للمدن السعودية، وأدى هذا الوضع إلى انعكاسات سلبية على البيئة الطبيعية وكذلك البيئة الاجتماعية.

ورأى أحد الأعضاء أن الوزارة تتسبب في الهجرة من القرى والأرياف إلى المدن، وذلك من خلال استمرار تركيز ميزانيتها على مشروعات المدن الرئيسة لعدة عقود. وأشاد برأي اللجنة في هذا الشأن والتأكيد على توصيتها الثانية باعتماد معايير لتوزيع الميزانيات على الأمانات والبلديات بما يحقق تنمية متوازنة ومستدامة.

وقال أحد الأعضاء: إن ما يشوه المنظر العام في المدينة هو ظاهرة اللوحات الإعلانية التي تزدحم بها الشوارع الرئيسة على اختلاف أنواعها وأحجامها، ويمتد أثر هذه اللوحات خاصة اللوحات الأرضية وعلى الأرصفة إلى إعاقة النظر للسائقين وإشغالهم، وإعاقة المشاة ولا سيما عند تقاطعات الطرق، حيث الإشارات الضوئية واللوحات الإرشادية. وتمنى من اللجنة إدراج توصية تتعلق بتقنين اللوحات الإعلانية بما يحفظ للمدينة جمالها.

ولفت عضو آخر إلى أن التقرير لم يشر إلى موضوع تحويل ملكية الأراضي لوزارة الإسكان، وهذا الموضوع أحد أبرز المطالب الملحة والضرورية التي تحتاجها وزارة الإسكان للقيام بمسؤولياتها. ومن المناسب أن تقوم اللجنة بسؤال وزارة الشؤون البلدية، هل لدى الوزارة أراض مكتملة الخدمات تلبي حاجة وزارة الإسكان؟ وما الأراضي التي حولتها الوزارة لملكية وزارة الإسكان حتى الآن؟ وكم تمثل من حاجة وزارة الإسكان؟

أشار عضو آخر إلى القرار الذي أصدره المجلس بفرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني، وأن القرار حظي بمباركة شعبية واسعة من جميع شرائح المجتمع. وطلب من اللجنة الاستفسار من الوزارة بشأن مصير هذا القرار ووقت تنفيذه.

وقال أحد الأعضاء: من المناسب أن يكون لدى كل وزارة برنامج دقيق بالمتقدمين للوظائف، وعناوينهم بحيث يكون هناك حل سريع. وكذلك إعادة تحوير الوظائف الشاغرة ورفع درجاتها. أما بالنسبة للمجالس البلدية فليس ثمة تقارير خاصة بها، ولم نلمس أي مقياس أداء لهذه المجالس. ومن الأنسب أن يكون هناك نموذج تخطيطي ثابت للقرى والهجر في المملكة يسمح بتمددها بطريقة تخطيطية واضحة، وتوزع فيها الخدمات بطرق مناسبة، ويمكن تطبيق ذلك على القرى القائمة وتحسين ما يمكن تحسينه.

واقترح عضو آخر أن تطرح اللجنة على وزارة الشؤون البلدية والقروية ظاهرة تفاوت أنظمة البناء والتخطيط من محافظة إلى أخرى، ومن ذلك تحديد الارتفاع والارتداد، ونسبة مساحة الأرض المسموح بالبناء عليها.. إلخ. وقال: يجب أن تكون أنظمة البناء والتخطيط الرئيسة موحدة بين مدن المملكة، وأن تطلب الوزارة من مختلف الأمانات والبلديات دراستها والتنسيق فيما بينها، لتصبح هناك شروط عامة موحدة ومعروفة لأنظمة البناء والتخطيط في جميع مدن المملكة، وأن تلتزم الأمانات بهذه الشروط ومتابعتها. ومن الضروري أن يكون لمجالس البلدية صلاحيات واسعة تنظيمياً وتنفيذياً في المدينة تتوازن مع مسؤولياتها. ومن الأنسب أن يتضمن نظام مجالس البلدية الجديد فقرة تنص على أن يكون رئيس المجلس البلدي هو أمين المدينة أو رئيس بلديتها، وأن يكون عضواً فيها، وأن يتمتع بصوت واحد فقط ولا يمتلك حق النقض لقرارات المجلس.

وطلب عضو آخر أن تقدم البلديات دراسة للارتفاع الكبير في أسعار الأراضي في المدن الرئيسة، واقتراح حلول لمعالجة هذا الارتفاع غير المسوغ وأن تناقش اللجنة مع الوزارة تعثر المشروعات البلدية المهمة، وتسهيل العقبات التي تقف أمام تنفيذ هذه المشروعات، وتوضيح مهام أمناء المدن في متابعة تلك المشروعات. وقال: إن النظام العمراني للمدن في تمدد وتغير وانتشار دون الاهتمام بالبنية التحتية لهذه المدن، وهذا قد يكون سبباً في الضغط على الخدمات مما يجعلها ضعيفة وسيئة.

وتساءل أحد الأعضاء عن كيفية تلافي الوزارة تكرار الأضرار من شركات المقاولات في مجال النظافة؟ وقال: من غير المناسب الاعتماد على شركات محددة ذات تاريخ في التعثر في تأدية الخدمة. ومن الأنسب أن توضح اللجنة المرحلة التي وصل إليها نظام التقاييم الذي رفعته الوزارة.

وقال أحد الأعضاء: إن للمخططات المخصصة للمنح السكنية غير مشمولة بالخدمات ولا تطور، على الرغم من أن الأمانات تشترط على أصحاب المخططات الخاصة تطوير مخططاتهم وإيصال جميع الخدمات إليها قبل طرحها للبيع. ومن الأفضل أن تطور الوزارة هذه المخططات قبل توزيعها. كما أن الوزارة لم تقم بأدنى جهد للإسراع في التسجيل العيني للعقار. وطالب وزارة الشؤون البلدية والقروية الاشتراك مع وزارة العدل في الإسراع في تنفيذ ذلك.

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: يحسن أن تطلع الوزارة على ملحوظات هيئة الرقابة والتحقيق، ومن ذلك ما يخص المطاعم وغيرها مما يهم صحة المواطن. ويحسن أن تتابع اللجنة التوصيات السابقة وما تحقق فيها، ولا سيما التوصية التي صدرت بشأن المطاعم ومحطات الخدمات. ومن غير المناسب أن تكون الاستثناءات هي الحلول، وإنما الحل هو البحث في الخلل والإستراتيجيات، وتعديل الأصول دون الحاجة إلى الاستثناء.

الأعضاء ومفهوم الوطن

## مجلس الشورى والدور الرقابي

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: لقد اشتملت كلمة خادم الحرمين الشريفين على مضامين عديدة، وتوجهات لا بد من العمل على تحقيقها، حيث إن المجلس يضطلع بأعمال الرقابة على الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، فلا بد من المراقبة في ظل تلك التوجهات والتوجيهات، فأدعو جميع اللجان المتخصصة في المجلس إلى دراسة كلمة الملك عبدالله بن عبدالعزيز والتقدم للمجلس بالاقتراح بما يجب أن تقوم به الجهات الحكومية التابعة لكل لجنة، وعرض هذه المقترحات في جلسة خاصة للمجلس ومناقشتها، والتصويت على تلك المقترحات لتوجه في ضوئها الجهات الحكومية بما يراه المجلس من خلال القرارات التي يصدرها عن دراسة تقارير تلك الجهات.